

مرسي مشري\*

## أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات

تمثّل الهجرة غير الشرعية أحد التهديدات التي تواجهها الدول الأوروبية، نظرًا لاستمرار تدفق عدد كبير من المهاجرين بطرق شرعية وغير شرعية، وما يخلفونه من مظاهر الخوف والعنصرية في المجتمعات الأوروبية، وقد حاولت الحكومات الأوروبية معالجة الظاهرة بانتهاج مقاربة أمنية، تقوم على تجنيد كل الوسائل القمعية والبوليسية، وسن القوانين الردعية لمواجهتها، وهو ما يعرف بأمننة ظاهرة الهجرة، التي جاءت بفعل تكاثف عدة عوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي؛ فمن العوامل الخارجية حوادث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، ودورها في إلصاق تهمة الإرهاب بالمسلمين الذين يمثلون نسبة كبيرة من المهاجرين الوافدين إلى أوروبا، أما العوامل الداخلية فتتمثل في التوظيف الإعلامي والسياسي لظاهرة الهجرة لدى وسائل الإعلام وأحزاب اليمين المتطرف التي تسعى دائمًا لربط الهجرة بمختلف الظواهر السلبية كالجريمة المنظمة والإرهاب، ما انعكس سلبياً على وضع المهاجر وحقوقه المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها حق اللجوء السياسي الذي عرف تضييقاً كبيراً من الدول الأوروبية في سبيل القضاء عليه نهائياً، كما انعكست سياسة أمننة الهجرة على علاقة المهاجرين الوافدين بالمجتمعات المستقبلية التي تزايد لديها هاجس الخوف والعنصرية، كان من أهم انعكاساته رفض كل ما هو أجنبي والتعصب للقيم والهوية الوطنية، مكرساً بذلك مقولة صدام الحضارات.

\* أستاذ في قسم العلوم السياسية في المركز الجامعي في تيسمسيلت - الجزائر.

## مقدمة

## أولاً: دوافع أمانة ظاهرة الهجرة

## ١. الأمانة: المدلول والمعنى

## أ- التغيير في مفهوم الأمن

ارتبط مفهوم الأمن لعقود طويلة بالحرب والتهديدات العسكرية، إذ "ساد هذا المنظور الواقعي للأمن منذ صلح وستفاليا ونشأة الدولة القومية عام ١٦٤٨، أي لمدة ثلاثة قرون ونصف القرن"، وقد تأثر هذا المنظور بعاملين ساهما في تغييره من المنظور الصلب إلى المنظور اللين وهما<sup>(١)</sup>:

- لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكراً على الدولة القومية؛ إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية.

- حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية؛ إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظور الواقعي). فالدولة أصبحت الآن تواجه بأتماط عدة من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة، وانتشار الإرهاب الدولي، والهجرة غير الشرعية، وانتشار الأمراض والأوبئة كالإيدز، وانتشار الفقر، والتلوث البيئي... إلخ. وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا.

وبذلك ظهرت الدراسات النقدية التي حاولت أن تعوّض النقص الحاصل في هذا التصور، وذلك من خلال رفض ربط الأمن بالحرب، وركزت عوضاً عن ذلك على مفهوم أكثر إيجابية، فقد دعا Johan Galtung إلى السلام الإيجابي Positive Peace و Kenneth Ewart Boulding الذي يستند إلى فكرة السلام المستقر Stable Peace. فمن منظور المدرسة النقدية يتضمن الأمن القضاء والتخفيف من العنف غير المباشر كماً وكيفاً، ولا يقتصر على غياب الحرب<sup>(٢)</sup>. ويؤكد هذا التصور "تقرير Egon Bahr المقدم للجنة Palme (١٩٨٢) والذي كان بعنوان

تعدّ ظاهرة الهجرة بكل أنواعها (شرعية وغير شرعية) ظاهرة إنسانية، فرضتها الاختلافات الموجودة في الأوضاع الأمنية والمعيشية بين مختلف مناطق العالم، فهي انتقال الأفراد بحثاً عن مكان آمن للاستقرار وتحقيق العيش الكريم، وقد تغير هذا المنظور البسيط لظاهرة الهجرة لتصبح ملازمة لمظاهر العنف والإرهاب والجريمة المنظمة، نظراً للتحويلات الحاصلة على مستوى الدول المصدرة والمستقبلة في آن واحد، فعلى مستوى الدول المصدرة ودول العبور سيطرت عصابات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات على شبكات الهجرة، وأصبحت تستخدمها في الترويج لنشاطاتها في دول الاستقبال، كما انعكست الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة في دول المصدر على نوعية المهاجرين، فأصبحت تضم متطرفين ومجرمين يمثلون خطراً على الأمن الاجتماعي في الدول الأوروبية.

”

تحول مفهوم الهجرة من ظاهرة إنسانية اجتماعية تساهم في نقل الثقافات واحتكاك الشعوب بعضها ببعض، إلى ظاهرة تنقل الدمار والخوف وتؤدي إلى تصادم الشعوب والدول

“

أما على مستوى الدول المستقبلية للهجرة، فقد ساهمت حوادث دولية ومتغيرات وطنية في تغيير نظرة هذه الدول لظاهرة الهجرة من كونها حلاً لمشكلة نقص اليد العاملة وتناقص النمو الديمغرافي، إلى كونها مشكلة تتسبب في حالة من الفوضى واللامن في المجتمعات الأوروبية، فقد كان لحوادث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة، و ١١ مارس بمديريت وتفجيرات لندن، مادة إعلامية استخدمتها وسائل الإعلام الغربية لتهويل ظاهرة الهجرة وتخويف الدول الأوروبية منها، كما وظفتها أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية للنجاح في الانتخابات والمشاركة في الحكومات.

وفي هذه الظروف تحول مفهوم الهجرة من ظاهرة إنسانية اجتماعية تساهم في نقل الثقافات واحتكاك الشعوب بعضها ببعض، إلى ظاهرة تنقل الدمار والخوف وتؤدي إلى تصادم الشعوب والدول، فهل تتضمن ظاهرة الهجرة كل هذه المخاطر والتحديات، أم أنّ التوظيف السياسي والإعلامي لها جردّها من كل إيجابياتها وجعلها هاجساً أمنياً للدول الأوروبية؟

١ خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً"، onislam، ٢٠٠٣/٩/٧، شوهد في <http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/100626-2003-09-07%2021-00-45.html> على الرابط:

٢ عادل زقاغ، "إعادة صوغ مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، سياسة، ٢٠١١/١٠/٢٣، شوهد في ٢٠١٥/١٠/١٧، على الرابط:

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html>

ويصنف الأمن المجتمعي، بحسب مدرسة كوبنهاجن، ضمن أهم القطاعات الأمنية للدولة في إطار النظرة الموسعة والمعقدة للأمن، إذ يتركز أساساً حول استمرارية حياة المجتمع والدولة، في إطار يضمن التطور الطبيعي للمجتمع في لغته، وثقافته، وديانته، وعاداته وتقاليده وكل خصائص هويته الوطنية؛ و"يعدّ تهديداً كل ما يعرّض الهوية الجماعية والثقافية للمجموعة إلى الخطر. وما يشار إليه في غالب الأحيان بصفته تهديداً للأمن المجتمعي هو الهجرة، فقد يحدث أن يذوب شعب في آخر جراء تدفقات الهجرة أو تسرب قيم ثقافية، لغوية وحضارية على قيم شعب آخر فتذبيها أو تهمّشها"<sup>(٥)</sup>.

كما يُعدّ من التهديد للأمن المجتمعي كل ما يعرّض قومية شعب ما لذوبان عن طريق الإدماج جراء الاحتلال، والاتحاد أو الوحدة، ويرى باري بوزان Barry Buzan وأول ويفير Ole Weaver أنّ أمنة هوية المهاجرين أو الهويات المنافسة يرتبط بالشكل الذي يتبعه المحافظون على الهوية الجماعية، في كيفية فهم هويتهم الخاصة وبنائها والحفاظ عليها، ومن ثمّ الانفتاح أو الانغلاق تجاه هذه الهويات<sup>(٦)</sup>.

### مفهوم الأمنة

ظهر مفهوم الأمنة أول مرة في مدرسة كوبنهاجن، وهو يعني تحول أي موضوع إلى قضية أمنية، بحيث يقدمها الفاعلون على أنها تهديد لوجودهم، ويتقبلها الجمهور<sup>(٧)</sup>. "فنقطة البداية في مفهوم الأمنة هي نظرية الفعل الخطائي، أي كيف يمكن القيام بأفعال بالكلمات، فالأمننة تدرس من خلال تحليل الخطاب لتقديم شيء ما بوصفه تهديداً وجودياً، بحيث يتقبلها الجمهور ويسمح باستخدام الإجراءات الاستثنائية لمحاربة التهديد"<sup>(٨)</sup>.

٥ مريم شوقي، "التصور الأمني لمدرسة كوبنهاجن"، الحوار المتمدن، شوهدي في الرابط: ٢٠١٥/٠١/١٨

<http://m.ahewar.org/s.asp?aid=396778&r=0&cid=0&u=&i=7234&q>

٦ اليامين بن سعدون، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١، ص ٣٢.

7 Thierry Balzacq, *Securitization Theory, How security problems emerge and dissolve* USA: Routledge Edition, 2011), p. 57.

٨ عزيز نوري، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطة ومغاربة في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١، ص ١٦٥.

"الأمن المشترك" Common Security. ويرى فيه أنّ التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها، سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنّ التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المأزق الأمني غير واقعي، فهناك أنواع أخرى من المخاطر التي تتهدد الدول، وهي ذات طبيعة اقتصادية، وبيئية وحتى ثقافية، كما قد يكون وراءها فاعلون آخرون غير الدولة كالمنظمات الإرهابية<sup>(٩)</sup>.

ونتيجة هذا التوجه النقدي الجديد في التنظير لمفهوم الأمن التقليدي، ظهرت عدة مفاهيم منبثقة عنه كالأمن الإنساني والأمن المجتمعي، إذ تُعدّ "مدرسة كوبنهاجن" الرائدة في تطوير مثل هذا التوجه لمفهوم الأمن، فقد قدّمت للأمن إطاراً ملائماً لدراسة الطبيعة الديناميكية لمدرجات الأمن، بإقرارها بأنه ليس مفهوماً ثابتاً، بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبصفة ديناميكية، ويُعدّ باري بوزان Barry Buzan أحد أهم رواد هذه المدرسة، فبالنسبة إلى بوزان فإنّ إضفاء الطابع الأمني securitization على مجال معيّن يكون عبر عملية خطافية لغوية، إذ يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية ما، قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية.

”

ما يشار إليه في غالب الأحيان بصفته تهديداً للأمن المجتمعي هو الهجرة، فقد يحدث أن يذوب شعب في آخر جراء تدفقات الهجرة أو تسرب قيم ثقافية، لغوية وحضارية على قيم شعب آخر فتذبيها أو تهمّشها

”

وتهدف "عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى تشريع لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لانتهاج ترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان" (المرجعية) محل التهديد من المخاطر المحدقة به. إذ يمكن التعامل معها بحرية أكثر، بعيداً عن الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار، لا سيما ما يرافقها من ضغط لمنظمات المجتمع المدني"<sup>(٩)</sup>.

٣ المرجع نفسه.

٤ عادل زقاف، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ٥، (جوان ٢٠١١)، ص ١٠٩.

المرحلة الأخيرة وهي أمانة هذه القضايا، فهي تعطي الحق للجوء إلى وسائل وإجراءات استثنائية وغير عادية لمواجهةها<sup>(١٠)</sup>.

تتعتمد الحكومات والدول الأوروبية بصفة متزايدة على تصور وسائل الإعلام والاتصال في صوغ سياساتها للهجرة، نظرًا لقدرة الإعلام على صناعة رأي عام وطني تجاه أي قضية

### ٣. دور الإعلام في أمانة الهجرة وربطها بالتهديدات الأخرى

تتعتمد الحكومات والدول الأوروبية بصفة متزايدة على تصور وسائل الإعلام والاتصال في صوغ سياساتها للهجرة، نظرًا لقدرة الإعلام على صناعة رأي عام وطني تجاه أي قضية، كما تستخدم هذه الحكومات وسائل الإعلام من أجل توجيه الرأي العام الوطني والدولي في اتجاه يخدم مصالحها، وهو في هذه الحالة توجيه من أجل أمانة ظاهرة الهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية. ففي دراسة نوعية لمضمون أهم الصحف الوطنية والقنوات التلفزيونية قامت بها الباحثة Tsoukala Anastassia، استنتجت أن وسائل الإعلام في فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان تجرّم الهجرة، دون أن تعكس واقعها الحقيقي، بحيث تساهم في صنع رأي عام مناهض للهجرة من خلال ربطها بالانحراف والعنف، فكانت الصحف تركز في مقالاتها على الجرائم والمخالفات التي يرتكبها المهاجرون، حتى وإن كانت تافهة؛ ففي ألمانيا مثلاً ٢ / ٥ من المقالات المنشورة في بداية التسعينيات تناولت قضايا الهجرة وربطتها بالجرائم التي ارتكبها الأجانب، ٦٠٪ منها متعلقة بالمتاجرة بالمخدرات والجريمة المنظمة، أمّا في إيطاليا ٤٧٪ من المواضيع المنشورة في أهم سبع صحف يومية كانت تتحدث عن الهجرة في الفترة الممتدة بين ١٩٩٢ - ١٩٩٣، إذ تناولت الجرائم المرتكبة من المهاجرين، أو الإجراءات الأمنية المتخذة ضدهم لحفظ الأمن العمومي<sup>(١١)</sup>.

وبالنظر إلى نوعية العناوين التي تتناول مواضيع الهجرة والمهاجرين نجد وسائل الإعلام الأوروبية تختار العناوين المثيرة، فهذه الصحف الإيطالية تكتب مثلاً<sup>(١٢)</sup>:

١٠ نوري، ص ١٦٦.

11 Anastassia Tsoukala, "Le traitement médiatique de la criminalité étrangère en Europe," *cairn info*, vol. 26, (2002), p. 65.

12 Ibid, p. 67.

وبذلك فإن أمانة الهجرة غير الشرعية يعني تحويلها من قضية إنسانية بسبب فرار الأشخاص من ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية صعبة، إلى قضية أمنية وتحدٍ يهدد الوجود الحضاري والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأوروبية، ما يستوجب اتخاذ تدابير استثنائية رديئة وعقابية لمواجهة هذا التحدي. وفي هذا الإطار يمكن أن يتقاطع مفهوم الأمانة مع مفهوم آخر وهو مفهوم تجريم الهجرة غير الشرعية.

وتتكون مستويات الأمانة من ثلاثة مستويات هي<sup>(٩)</sup>:

١. **الفاعل:** يمكن تقسيم هذا المستوى إلى شقين؛ الشق الأول يتمحور حول الفواعل، وهو يضم أولئك الذين يساهمون أو يقاومون، مباشرة أو عن طريق الوكالة، في تصميم القضايا الأمنية أو ظهورها (أمانة الفواعل، والجماهير، والفواعل الوظيفية)، أمّا الشق الثاني فيتضمن المواضيع التي تشكل العلاقة التي توطر الوضعية الأمنية، وهي وضعيات القوة (العلاقات البديلة) للفواعل، والهويات الشخصية والهويات الاجتماعية التي تكشف سلوك الفواعل، وكذلك الموضوع المرجعي والشخص المعني، أي من يهدد وماذا يهدد؟

٢. **الفاعل:** ويهتم هذا المستوى بالممارسات استطرادية أكانت أم غير استطرادية، والتي تدخل ضمن مسار الأمانة قيد الدراسة، والنتيجة الشاملة تشمل السياسات والطرق التي تخلق الأمن، ويتكون هذا المستوى بدوره من أربعة جوانب:

- نوع الفعل
- الإستراتيجية
- مكونات الأمانة
- السياسات الناجمة عن الأمانة

٣. **السياق:** ذلك أنّ الخطاب الأمني لا ينبع من فراغ بل ينتج عن سياق الحوادث والتهديدات.

وعلى هذا الأساس "فإنّ تعامل الاتحاد الأوروبي مع قضية الهجرة غير الشرعية مر بعدة مراحل، وذلك عبر إدراجها في إطار التعاون بين الأطراف المتوسطيين، ثم التحول إلى تسييس هذه القضايا وإبرازها بصفتها أهدافاً خاصة في السياسات العامة للاتحاد الأوروبي، وذلك بتخصيص الإمكانيات والميزانيات اللازمة لمواجهةها، ثم الوصول إلى

9 Balzacq, pp. 35 - 36.

• ضد الهجرة غير الشرعية، يجب فرض مشروطة المساعدات للمغرب العربي  
Contre l'immigration clandestine, il faut conditionner les aides au Maghreb (صحيفة Le monde الصادرة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٢)

ونتيجة للحملة الإعلامية التي تشنها وسائل الإعلام الأوروبية على المهاجرين، فقد تشكّل رأي عام معادٍ للهجرة والمهاجرين، ففي استطلاع للرأي أجرته الأوروبية للمسح الاجتماعي في ٢٠٠٢، صرّح قرابة ٤٠٪ من الأوروبيين بالتأثير السلبي للهجرة في الأجور<sup>(١٤)</sup>.

كما رأى عدد من الباحثين الألمان أنّ الهجمات التي تمّت ضد مهاجرين في مدينتي روستوك Rostock وهويارسويردا Hoyerswerda الألمانيّتين في بداية التسعينيات سببها المعالجة الإعلامية لمسألة الهجرة، وقد تفاقمت النزعة العدائية ضد المهاجرين لدرجة أنّ أنصار اليمين المتطرف اعتقدوا أنهم باستهدافهم المهاجرين سيحظون بتعاطف الجماهير<sup>(١٥)</sup>.

### ٣. صعود التيارات اليمينية<sup>(١٦)</sup> ومعاداتها المهاجرين

جرت العادة في الحملات الانتخابية أن تركز الأحزاب السياسية في الدول الأوروبية على توظيف هواجس الجماهير ومخاوفها، والاستثمار في مشاكلها من خلال التطرق إليها وتقديم الحلول لها، وهو نهج الأحزاب اليمينية المتطرفة باستثناء أنّ هذا التوظيف يمثّل لب العمل السياسي للأحزاب اليمينية التي تقوم أيديولوجيتها على المحاور التالية:

- مناهضة الهجرة، وبالضبط اعتماد كراهية الأجانب وسيلة انتخابية.
- رفض التعددية الثقافية، والنظر إلى الثقافات الأخرى نظرة دونية.
- التأكيد على الهوية الوطنية، ونقاء القومية من العناصر الدخيلة.

14 Jérôme Héricourt & Gilles Spielvogel, "Perception publique de l'immigration et discours médiatique," *laviedesidees.fr*, 18/12/2012, p. 3, at: <http://www.laviedesidees.fr/Perception-publique-de-l.html>

15 Tsoukala, "Crime et immigration..." p. 12.

١٦ يعرف اليمين المتطرف أو الشعبوية الوطنية على أنه يشمل مجموع الأحزاب والتنظيمات الموجودة خارج النظام السياسي، وكذلك خارج النظام الحزبي، وهي أحزاب ترفض المشاركة الانتخابية وتهدف إلى محاربة النظام الحزبي، وهو حركات قومية وطنية تنتظم في شكل أحزاب وتشكيلات سياسية للدفاع عن قيم معينة. للمزيد انظر: مخلوف ساحل، "ظاهرة تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا الغربية ١٩٨٤-٢٠٠٠"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٢.

• اقتحام السواحل الإيطالية *Prise d'assaut des côtes italiennes* (صحيفة L'Unità الصادرة بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٤).

• غزو اليائسين *L'invasion des désespérés* (صحيفة La Repubblica الصادرة بتاريخ ١٩٩٧/٠٣/١٥).

• حالة طوارئ قصوى ضد خطر الغزو الإجرامي *Alerte maximale contre le risque d'une invasion criminelle* (صحيفة Il Corriere della Sera الصادرة في ١٩٩٧/٣/١٨).

أما الصحافة الألمانية فقد تناولت قضية الهجرة (خلال النقاش الدائر حول اللجوء في ألمانيا خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣) وكأنها موجة بحرية أو طوفان من طالبي اللجوء، وأنّ ألمانيا تمثّل السفينة المملوءة أو الجزيرة المزدهمة بالناس والتي تشرف على الغرق.

وفي فرنسا ربطت وسائل الإعلام الفرنسية بين الهجرة والجرائم التي يرتكبها المهاجرون، والتي تمثّل مشاكل الضاحية الباريسية أشهرها، إذ اتهم الشبان من أصول مهاجرة وبالأخص من أصول مغاربية بمسؤوليتهم في حوادث العنف التي حصلت، وكذلك بدورهم في تنامي الجريمة، وذلك من خلال عناوين مثل الضواحي والهجرة: حالة طوارئ *Banlieue, immigration: l'état d'urgence* (صحيفة L'express الصادرة في ١٩٩١/٦/١٢-٥)<sup>(١٣)</sup>.

وعلى الرغم من الانقسام الإعلامي والاختلافات الأيديولوجية الموجودة بين مختلف الصحف الفرنسية منها صحيفة لوفيجارو (Le Figaro) القريبة من اليمين المتطرف والجهة الوطنية (Front national) وصحيفة لوموند (Le Monde) القريبة من اليسار والوسط، فإنّ موقفها من الهجرة لم يكن مختلفاً، ويظهر ذلك من خلال عناوين هذه الصحف، ومنها:

• الهجرة غير الشرعية: فرنسا تحت الضغط *Immigration clandestine: la France sous pression* (صحيفة Le Figaro الصادرة في ٢٠١٣/١٢/١٧)

• فيون: عدد كبير من المهاجرين في فرنسا *Fillon: trop d'immigrés en France* (صحيفة Le Figaro الصادرة في ٢٠١٣/٠٦/٠٦)

13 Anastasia Tsoukala, "Crime et immigration en Europe," p. 13, at: <http://www.cedem.ulg.ac.be/wp-content/uploads/workingpaper/27.pdf>

المهاجرين<sup>(٢٠)</sup>. وعلى نطاق واسع شهدت سنوات عقدي الثمانينيات والتسعينيات صعودًا واضحًا لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، إذ أخذت هذه الظاهرة في بعض الدول بعدًا ذا عواقب خطيرة على النظام الحزبي والسياسي في تلك الدول، تجسد في النتائج الباهرة التي حققتها الأحزاب اليمينية في الانتخابات المحلية والتشريعية وحتى الأوروبية، ففي فرنسا مثلًا بدأت النجاحات الانتخابية للجبهة الوطنية عام ١٩٨٤ حين حققت ١١,٢٪ من الأصوات، وبلغت ذروة انتصاراتها الانتخابية في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٢، حين وصل مرشحها جان ماري لوبان إلى الدور الثاني أول مرة في تاريخ الرئاسيات وأحزاب اليمين المتطرف في فرنسا. وفي النمسا (التي تعدّ ثالث الدول الأوروبية من حيث شعبية الأحزاب اليمينية) حصل حزب الحرية اليميني (Parti autrichien de la liberté (FPO) في الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ على ٢١,٩٪ من الأصوات، وفي العام الموالي في الانتخابات الأوروبية حقق الحزب ٢٧,٦٪، أما في الانتخابات المحلية التي جرت في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦ تحصل الحزب اليميني على ٢٨٪ من الأصوات<sup>(٢١)</sup>. كما حقق الحزب ٢٦,٩٪ و٥٢ مقعدًا في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٩، و٦٠ مقعدًا في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٨، ما سمح له بالدخول في الحكومة، وبذلك تحول هذا الحزب إلى ثاني قوة سياسية في البرلمان. أمّا في سويسرا فقد حقق حزب الشعب السويسري انتصارًا انتخابيًا في الانتخابات الفدرالية لعام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٩٪ من الأصوات و٦٢ مقعدًا من بين ٢٠٠ مقعد تشكّل البرلمان<sup>(٢٢)</sup>.

من خلال النظر إلى النتائج الانتخابية التي صار يحققها اليمين المتطرف، نلاحظ توجه شريحة واسعة من الشعوب الأوروبية للتصويت لمصلحة اليمين، خاصة في ظل عجز اليسار واليمين المعتدل الأوروبي على الاستجابة لمطالبات المواطن الأوروبي، بالأخص قضيتي البطالة والأمن. وبذلك أصبحت أحزاب اليمين المتطرف جزءًا من اللعبة السياسية الأوروبية يحسب له حساب في صوغ سياسات الهجرة، هذا إن لم يكن تصور اليمين للمهاجرين هو السائد حتى لدى التيارات السياسية

و"تعدّ الهجرة أحد الأسس المهمة في خطاب اليمين المتطرف في أوروبا، فقد كان لتوظيف قضية الهجرة دور كبير في نهضة أحزاب اليمين المتطرف، إذ لا يفوت رؤساء هذه الأحزاب فرصة في تصريحاتهم إلا وتطرقوا إلى مشكلة الهجرة، فهذا بيم فورتيون رئيس الحزب اليميني الهولندي يصرح قائلًا: "لقد امتلأت هولندا، ويجب أن تغلق أبوابها". وكذلك لوبان بمقولته الشهيرة "الفرنسيون أولاً"، كما طالب بالنص في الدستور على ما يدعوه "الأولوية الوطنية"، وبذلك أصبح المهاجر في نظر اليمين المتطرف هو السبب الرئيس لكل المشاكل التي تعانيها المجتمعات الأوروبية كالبطالة والجريمة"<sup>(٢٣)</sup>. كما ترى الأحزاب اليمينية سبب وجودها هو الحفاظ على الهوية الوطنية وحماتها، "فالجبهة الوطنية ترى أنّ المبرر الأساسي لوجودها هو تمثيلها للثقافة والهوية الفرنسية اللتين تدّعي أنّ الأحزاب السياسية الأخرى وأجهزة الإعلام لا تعبّر عنهما بصدق، كما أنها تتحرك بدعوى الدفاع عن التقاليد الفرنسية التي هي أقدم من دستور الجمهورية الخامسة ذاته"<sup>(٢٤)</sup>. وقد اعتمدت الأحزاب المتطرفة على الصحافة الموالية لها في نشر دعايتها، وترويج مواقفها تجاه المهاجرين، فمثلًا نجد المجلة الفرنسية "المناضل" (Le Militant) في إحدى مقالاتها المتطرفة جاء فيها: "هل نحن مرغمون على تحويل باريس ولندن وميونخ إلى مدن أفريقية وآسيوية". وفي مجلة أخرى "الوطني" (Le National) جاء فيها: "...أنهم يرغبون في إلحاق فرنسا وأوروبا بالعالم الثالث". وفي مقالة أخرى للمجلة نفسها ورد فيها: "أَنَّ الفرنسيين ليسوا فقط مطالبين بالدفاع عن حقوقهم الشرعية، وإنما هذا يُعدّ كذلك واجبًا مقدسًا تجاه الأجيال القادمة، وعلينا ألا ننحني أمام الهجرة"<sup>(٢٥)</sup>.

وبذلك استثمرت الأحزاب اليمينية في المشاكل التي يواجهها المواطن الأوروبي، ذلك أنّ استفحال ظاهرة البطالة في فرنسا دفع بعدد كبير من الفرنسيين للتصويت لمصلحة الجبهة الوطنية عام ١٩٨٤ في الانتخابات البلدية والانتخابات الأوروبية التي حققت فيها نجاحًا باهرًا، لم يسبق لها منذ أن أنشئت عام ١٩٧٢، وبذلك نجح الحزب اليميني الفرنسي في تطبيق الإستراتيجية المبنية على أيديولوجية التخويف من خطر

٢٠ المرجع نفسه، ص ١٦.

21 Pascal Delwit & Jean Michel De Waele & Andrea Rea, "Comprendre L'Extrême Droite," in *L'Extrême droite en France et en Belgique* (Bruxelles: Editions Complexe, 1998), p. 15.

22 Robin Wilson & Paul Hainsworth, "Les Partis d'Extrême droite Et Leurs Discours En Europe," le Réseau européen contre le racisme (ENAR), Bruxelles (March 2012), p. 6.

١٧ ستار جبار الجابري، "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي"، دراسات دولية، العدد ٣٥ (٢٠٠٨)، ص ٥٩.

١٨ هدى جمال عبد الناصر، "صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات"، السياسة الدولية، العدد ١١٨ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤)، ص ٩.

١٩ ساحل، ص ١٨.

يقول لنا وزير الداخلية الفرنسي كلود غيان بأنه وخلافًا لليساريين (مذهبهم النسبوي) الذي يتبنى فكرة أن لكل ثقافة قيمها ومعتقداتها التي لا يجب أن تقارن بأخرى، فهو ومن معه من نخبة اليمين الحاكم يؤمن بأن الحضارات لا تتساوى<sup>(٢٤)</sup>.

وقد فر عالم الأنثروبولوجيا كاليفو أوبرغ الذي كان أول من استخدم مصطلح الصدمة الثقافية، بأن الصدمة الثقافية تحدث بسبب القلق الناجم عن فقدان المرجعيات والرموز المألوفة لدينا في التفاعل الاجتماعي.

## ٥. حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتغير في سياسات الهجرة

خلفت حوادث ١١ سبتمبر آثارًا اقتصادية وسياسية على الدول الغربية، كانت ضخمة في حجمها وقصيرة في مداها الزمني، غير أن الآثار النفسية التي تركتها في نفوس المجتمعات الغربية كانت أعظم، ذلك أنها رسخت فكرة الخوف من الأجنبي القادم من الدول العربية والإسلامية، ويظهر ذلك جليًا في تعامل الدول والحكومات الغربية مع ظاهرة الهجرة. "ففي أعقاب هذه الحوادث أعلنت الحكومة الأميركية الحرب على الإرهاب، وتم اتخاذ تدابير عدة، كان من بينها إصلاح النظم القانونية بغية التصدي للتهديدات الجديدة التي يمثلها الإرهاب في أحدث صورته، وتمت إعادة صوغ قانون الهجرة، وتركزت التدابير الأخرى على تحسين الآليات الرامية إلى ضمان الحد من تدفق الموارد الاقتصادية والمالية لدعم الأنشطة الإرهابية، وربما وقفها كليًا"<sup>(٢٥)</sup>. وبحسب وثيقة "الإستراتيجية الأوروبية للأمن"، التي اقترحها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية خافيير صولانا وتبناها المجلس الأوروبي في اجتماعه في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣، فإن التهديدات الجديدة من بينها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية، ما يحتم اللجوء إلى جملة من الوسائل المختلطة كالعمل المخبراتي، واستخدام وسائل الشرطة والوسائل القانونية والعسكرية إذا لزم الأمر. وبذلك أصبح بإمكان الدول الأوروبية بموجب اجتماع برلين استخدام إمكانيات الحلف

٢٤ المرجع نفسه.

٢٥ إبراهيم إسماعيل عبده، "واقع ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١: رصد تحليلي في ضوء التدايمات المجتمعية على العالمين العربي والإسلامي"، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، على الرابط:

<http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1042.article.htm>

المعتدلة في اليمين أكانت أم في اليسار، خاصة أنها تسعى للحفاظ على وعائها الانتخابي الذي صار ينزف بسرعة لمصلحة اليمين المتطرف الذي نصب نفسه ناطقًا رسميًا باسم الشعوب الأوروبية.

”

تقوم نظرية صدام الحضارات على الاختلافات الثقافية الموجودة بين مختلف الشعوب والثقافات، وتزداد حدة التصادم بين الثقافات عندما يترسخ في ذهن البعض فكرة سمو ثقافتهم وازدراء ثقافة الآخرين

“

## ٤. أمننة الهجرة وتأكيد نظرية صدام الحضارات

تقوم نظرية صدام الحضارات على الاختلافات الثقافية الموجودة بين مختلف الشعوب والثقافات، وتزداد حدة التصادم بين الثقافات عندما يترسخ في ذهن البعض فكرة سمو ثقافتهم وازدراء ثقافة الآخرين، كما أن التقاء المتعصبين من مختلف الحضارات يكرس هذا الطرح. غير أن إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة الهجرة على أنها تأتي بأشخاص من ثقافات دونية مختلفة ويرفضون الاندماج بالمفهوم الغربي، وسع مفهوم التصادم ليتجاوز الجماعات المتطرفة من الحضارتين، ويشمل باقي أفراد المجتمع فباتت المجتمعات الأوروبية تنظر لصدام الحضارات على أنه ينتج بفعل شعور المهاجر - عند وصوله ولفترة زمنية معينة - بالعجز والإحباط في مجتمع لا يتكلم لغته ولا يفهم ثقافته. بل وأكثر من ذلك يحاول إدماجه بالقوة من خلال إجباره على اعتناق ثقافة المجتمع المستقبل، فأصبح هذا المفهوم الخاطئ للإدماج الأساس الذي تقوم عليه السياسة الأوروبية للهجرة، ففي فرنسا مثلاً أصبحت الإشكاليات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين أكثر حضورًا منذ وصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية، وهي تعكس، في الواقع، إيمانه الشديد بنظريات "اليمين الجديد" وقناعاته حول أثر الاختلافات العرقية، وضرورة حماية الثقافة الوطنية ومنعها من الاختلاط بمختلف أشكال الثقافات الأجنبية الأخرى، أو ما يسمى بـ "نظرية الاختلاف"<sup>(٢٦)</sup>. وفي السياق نفسه كتب الباحث والصحافي الفرنسي دانيال فيرني على صفحات موقع "سلاط" الإخباري "عندما

٢٦ أنيسة مخالدي، 'صدام الحضارات' بنسخة فرنسية، هل يجنح بلد 'حقوق الإنسان' صوب العنصرية؟، الشرق الأوسط، العدد ١٢٢٠٦ (٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، على الرابط:

<http://bit.ly/1BQ1inn>

العائلية، لا سيما بعد تكييف قانون ٢٠٠٦ عن طريق الحد الأدنى من اللغة الفرنسية واختبارها<sup>(٣٦)</sup>. أما في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية فقد أنشأت الدول الأوروبية في ١ أيار/ ماي ٢٠٠٥، الوكالة الأوروبية للتسيير والتعاون الميداني للحدود الخارجية (Frontex)، والتي دخلت مجال النشاط في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، إذ تتمثل مهماتها الرئيسية في التنسيق وتقديم الدعم الميداني، ودراسة إمكانية إنشاء جهاز أوروبي لحرس السواحل<sup>(٣٧)</sup>.

## ثانياً: انعكاسات أمانة ظاهرة الهجرة

اعتمد مفهوم الأمانة على الخوف الجماهيري من ظاهرة الهجرة، ما انجر عنه انعكاسات سلبية، شملت المستويين الرسمي والشعبي، وكذلك الجبهتين الداخلية والخارجية، إذ صادرت أمانة مفهوم الهجرة حق المهاجرين في اللجوء السياسي، وصارت السياسات الأوروبية تراوح بين الإشادة بحقوق الإنسان وضرورة حمايتها وتعميمها في كل بقاع العالم من ناحية، وضرب هذه المبادئ عرض الحائط من خلال التضييق على حق المهاجر في اللجوء من ناحية أخرى، كما أنّ مفهوم الأمانة ساهم في انتشار ظاهرة سلبية في المجتمعات الأوروبية وهي الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) الذي يُعدّ الدين الرسمي لغالبية المهاجرين الوافدين من منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط، وبذلك أصبحت السياسات الأوروبية للهجرة تؤكد الطرح القائل بصدام الحضارات، وبالنظرة العنصرية التي تميز موقف الدول الأوروبية من الثقافات الوافدة إليها.

### ١. الإسلاموفوبيا

نظراً لتزايد أعداد المهاجرين وتزايد حجم خوف الشعوب الأوروبية من الإرهاب والجريمة التي أصبحت مرادفة للمهاجرين، بفعل سياسات أمانة ظاهرة الهجرة، نتج من ذلك نشوء ظاهرة الخوف المرضي غير المبرر من الإسلام والمسلمين الذين يشكلون غالبية المهاجرين، وهذا ما أكدته التقارير التي أصدرتها اللجنة الأوروبية ضد العنصرية والتعصب التابعة لمجلس أوروبا، إذ تضمنت توصيات للسياسات العامة متعلقة بوضع الأجانب في أوروبا، منها التوصية

الأطلسي من أجل مواجهة مثل هذه التهديدات، وقد تقاطعت الرؤية الأوروبية مع التصور الأطلسي الذي يرى حوض المتوسط منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميكيتها الخاصة، فالهجرة الدولية بشقيها الشرعية وغير الشرعية ومختلف التهديدات الصادرة عن تلك المنطقة تُعدّ هواجس أمنية كبرى بالنسبة إلى أوروبا والحلف الأطلسي<sup>(٣٦)</sup>.

لقد كان لحوادث ١١ سبتمبر وقع على السياسات الأوروبية بصفة عامة ومن ضمنها سياسات تنظيم الهجرة، إذ أدت إلى مراجعة كل سياسات الهجرة للدول الأوروبية، فهذا توني بلير رئيس الوزراء البريطاني يعلن عن إصلاحات صارمة في قانون اللجوء في المملكة المتحدة، كما قامت الحكومة الألمانية بتعليق النقاش البرلماني حول مقترحات لقانون الهجرة الجديد، في حين تساءلت الصحافة الإيرلندية حول ما إذا كان الإيرلنديون يبالغون في الترحيب بالمهاجرين المسلمين أكثر من اللازم، كما قامت الدول الأوروبية بعد حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بتقديم مقترحات من أجل صرامة أكثر في سياساتها للهجرة، إذ اقترحت ألمانيا إنشاء قاعدة بيانات أوروبية يُدرج ضمنها كل الموقوفين من المهاجرين<sup>(٣٧)</sup>.

وبموجب ردات الأفعال الناتجة من حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عرفت فرنسا عقب هذه الحوادث أسوأ قانون للهجرة في تاريخها بتولي ساركوزي منصب وزارة الداخلية، حاملاً معه قناعة مفادها أن الهجرة في سياقها القديم تمثل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً على فرنسا، وتشكل مصدر تهديد وتوتر كونها لا تؤدي إلى أكثر من ضم بانسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في الدولة ويعانون أوضاعاً بائسة في الأساس<sup>(٣٨)</sup>. كما عدّل ساركوزي بعد توليه رئاسة الجمهورية بعض النقاط في قانون الاندماج من أهمها شرط اكتساب اللغة الفرنسية وتحديده بصفته شرطاً مسبقاً للمهاجرين القادمين إلى فرنسا، وفي هذا السياق يقول كريستوفر بيرتوسي الخبير في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI): "هناك اتجاه سائد في السياسة الفرنسية لوقف الهجرة

٣٦ فابرة ختو، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية ١٩٩٥-٢٠١٠"، رسالة ماجستير في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠١٠، ص ٦١.

27 Virginie Guiraudon, "L'européanisation des politiques publiques de migration," in Maximos Aligisakis, *L'Europe face à l'Autre: politiques migratoires et intégration européenne* (Genève: Publications eurypopa, 2003), p. 31.

٣٨ رشيد ساعد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١، ص ٣٩.

٣٩ المرجع نفسه، ص ٤٠.

30 Abdelkhalq Berramdane & Jean Rossetto, *La politique européenne d'immigration* (Paris: Edition Karthala, 2009), p.19.

• غياب التفاعل على المستوى الشخصي بين المسلمين وغير المسلمين.

وفي إطار انتقاده لمصطلح الإسلاموفوبيا يعترض فريد هاليداي (Fred Halliday) على مصطلح الإسلاموفوبيا، فهو يرى أنّ القضية تتعلق بظهور العداة للمسلمين، بصفتهم شعوبًا أو جاليات مهاجرة، في إطار بيئة تاريخية وإستراتيجية واجتماعية معينة، ولا تتعلق بالاعتراض على الإسلام بما هو دين. ولذلك، فلا يرى هاليداي العداة للمسلمين منظومة فكرية متكاملة في حد ذاته، بل هو "شبه أيديولوجيا"، يرتبط ظهوره بوجود مشاكل أخرى، مثل التباين الإثني، والمشاكل الاقتصادية والمجتمعية، والاستغلال السياسي لهذا العداة لحشد الدعم والأنصار. ولذلك، فإنّ صورة العداة للمسلمين ومضمونه يختلف باختلاف البيئة التي يظهر فيها، والأغراض التي يوظف من أجلها. وبالنسبة إلى ظهور العداة للمسلمين في مجتمعات أوروبا الغربية، فإنّ جذوره ترجع، بحسب هاليداي، إلى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، فقد كان له رافد "إستراتيجي" ورافد "اجتماعي". ارتبط ظهور فكرة أنّ المسلمين يمثّلون خطرًا إستراتيجيًا على الغرب بالخطر الذي فرضته منظمة الأوبك على صادرات البترول لبعض الدول الغربية عام ١٩٧٣، والارتفاع الكبير في أسعار البترول الذي واكبه. وقد مثل ذلك صدمة كبيرة للنظام الاقتصادي الغربي والمجتمعات الغربية التي سرعان ما وصفت هذا الفعل بأنه "مبادرة إسلامية"، على الرغم من أنّ منظمة الأوبك تضم أيضًا دولًا غير إسلامية.<sup>(٣٥)</sup>

## ٢. مستقل الهجرة غير الشرعية في ظل أمننة الهجرة

تمخض عن أمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعدّها تمثل تهديدًا على الأمن الأوروبي بجميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحول هذه الظاهرة من بعدها الإنساني المتمثل في طلب اللجوء والعيش الكريم إلى بعد إجرامي، إذ تحوّل المهاجرون غير الشرعيين نحو اعتراف الجريمة بكافة أنواعها وارتباطها بعصابات تجارة المخدرات وتهريب البشر والمنظمات الإرهابية المتطرفة، فقد باتت هذه المنظمات السبيل الوحيد أمام المهاجرين الوافدين إلى أوروبا في ظل انقطاع كافة السبل بهم.

رقم ٥ لمكافحة التمييز والتعصب ضد المسلمين الصادرة عام ٢٠٠٠، والتوصية رقم ٧ الصادرة عام ٢٠٠٣، المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز الاجتماعي، فلقد جاء فيها أنه وبسبب سياسات مكافحة الإرهاب، أصبحت بعض الجماعات، ولا سيما العرب واليهود والمسلمين، وبعض طالبي اللجوء، واللجائين السياسيين والمهاجرين، وبعض الأقليات، معرّضة للعنصرية والتمييز العنصري في العديد من المجالات منها على مستوى التعليم، وفي العمل، والسكن، والحصول على الخدمات، والولوج إلى الأماكن العامة<sup>(٣٦)</sup>. وذلك بسبب الجهل والأحكام الجاهزة الموروثة منها أو المركبة والمعززة بأصناف من النزاعات الاختزالية والأحكام الدونية، اتخذت القولية الإعلامية مكانها في الفكر والوعي المعاصرين، واستغلت الأمر وسائل الإعلام بتقنياتها المتطورة وانتشارها السريع الفاعل والمكثف، لتقدم تخيلات وصورًا جاهزة لشخصية المهاجر في أمّاط كليشيهات<sup>(٣٧)</sup>. كما خلّفت حوادث ١١ سبتمبر جوًّا من الفوبيا ضد الإسلام والمسلمين، خاصة المهاجرين الوافدين الجدد، وهذا ما خلص إليه تقرير المرصد الأوروبي لظواهر العنصرية والخوف من الأجانب، إذ ميز ثلاث ظواهر ترسخت في المجتمعات الأوروبية هي<sup>(٣٨)</sup>:

- تضاعف الاعتداءات الجسدية وخاصة اللفظية.
- تغيّر سلوك الجماهير الأوروبية ومواقفها: قلق، وعدائية.
- محاولات التوظيف السياسي والانتخابي للخوف من الإسلام من بعض الأحزاب السياسية، والمنظمات.

وترجع الإسلاموفوبيا وفق التقرير ذاته إلى الأسباب التالية<sup>(٣٩)</sup>:

- نقص المعرفة القاعدية حول الإسلام والمسلمين.
- الخطاب المعتمد في وسائل إعلام خطابًا وصورة.
- انخراط بعض الدول الأوروبية في الحرب على الإرهاب.

31 Beate Winkler, *les musulmans au sein de l'union européenne, discrimination et islamophobie*, Rapport de L'observatoire européen des phénomènes racistes et xénophobes (2006), p.14, at: [http://fra.europa.eu/sites/default/files/fra\\_uploads/156-Manifestations\\_FR.pdf](http://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/156-Manifestations_FR.pdf)

٣٢ عبد الله صالح أبو بكر، حوار الحضارات تحليل نقدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، ط ٢ (السودان: هيئة الأعمال الفكرية، ٢٠٠٥)، ص ٢١.

33 Ingrid Ramberg, *L'islamophobie et ses conséquences pour les jeunes* (Conseil de l'Europe, 2004), p. 45.

34 Ibid, p. 57.

٣٥ كارن أبو الخير، "ملاحج الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام"، الأهرام الرقمي، ١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362575>

يقيم خلالها اللاجئون في محطات السكك أو الأبنية المهجورة، فيما يلقي ثلث هذه الطلبات الرفض. أما فرنسا التي تعرف زيادة كبيرة في طلبات اللجوء بلغت نحو ٧٣٪ خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، فيحصل فيها غالبية طالبي اللجوء على إقامة مؤقتة لمدة ٧٠ يومًا، لكن عملية دراسة طلباتهم قد تستغرق ٢٠ شهرًا، مع احتمال بنسبة ٩٠٪ لرفض هذه الطلبات<sup>(٣٨)</sup>. وتبعًا لإحصاءات المكتب الأوروبي للإحصاءات (Eurostat)، في عام ٢٠١١ استقبلت الـ ٢٧ دولة الأوروبية ٣٠١٠٠٠ طلب لجوء سياسي تم رفض ٧٥٪ منها، فيما تم قبول ١٢٪ فقط، وحصل ٩٪ على المتابعة الحمائية (protection subsidiaire)، أما الـ ٤٪ الباقية فقد حصلت على البقاء لدواعٍ إنسانية<sup>(٣٩)</sup>. وتعدّ هذه النتائج المسجلة على مستوى دراسة ملفات اللجوء ثمرة الجهود التي بذلتها مجموعات التفكير حول الهجرة واللجوء، فقد كان موضوع اللجوء السياسي محور محادثات غير رسمية وسرية بين موظفين وخبراء أوروبيين للنظر في الطرق المثلى للحد منه، فكانت انطلاقة الاستشارات بمبادرة سويدية عام ١٩٨٥، والتي تحولت فيما بعد إلى المشاركات بين الحكومات حول الهجرة واللجوء consultations intergouvernementales (IGC) وهي تضمّ ١٧ حكومة، منها ١٠ حكومات منخرطة في الاتحاد الأوروبي. وبذلك أصبحت مجموعات التشاور نموذجًا اقتدت به باقي الدول الأوروبية، بحيث فتح المجال لإنشاء مجموعات خبراء حكوميين ومنتديات لتبادل الخبرات في إطار غير ملزم، بعيدًا عن الأنظار، ففي عام ١٩٨٦، تم إنشاء المجموعة الاستشارية الخاصة بالهجرة واللجوء، والتي تضمّ وزراء الهجرة لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية<sup>(٤٠)</sup>.

وقد تمخض عن هذه المحادثات غير الرسمية، مفاهيم ووسائل من أجل منع وصول طالبي اللجوء السياسي، حتى في حالة وصولهم إلى أي بلد أوروبي فإنّ هذه الوسائل كفيلة بالحيلولة دون حصولهم على حق اللجوء، ومن بينها منحهم وضعيات مؤقتة، أو إدراجهم ضمن وضعيات غير معترف بها قانونيًا، وتعدّ مختلف الميكانيزمات والوسائل التي تصبّ في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية أهم الوسائل التي

٣٨ رندة حيدر، "المهاجرون غير الشرعيين يفرون من موت إلى موت/ أوروبا تُقفل أبوابها وتتشدّد في منح اللجوء السياسي"، صحيفة النهار، السنة ٨٠، العدد ٢٥٢١٨، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، على الرابط:

<http://bit.ly/1dqPcPh>

39 Virginie Guiraudon, "L'Europe et les réfugiés: une politique peu solidaire," *Cairn Info*, no. 144 (2013/1), p. 82.

40 Ibid, pp. 84 - 85.

وقد وجد المدافعون عن الطرح القائم على ربط الهجرة غير الشرعية بالجرائم التي تحدث في المجتمعات الأوروبية من رأسماليين ومقاولين سياسيين في تقارير الشرطة ووكالات الأمن سندًا قويًا لطرهم، ففي عام ٢٠١٠، أصدرت العدالة الفرنسية ٦٣٠ ألف حكم راجح بين المخالفات المرورية البسيطة، والمتاجرة بالمخدرات والسرقة والعنف الجسدي، إذ كانت نسبة المهاجرين تقدر بـ ١٢,٧٪. كما قدرت نسبة المسجونين من أصول مهاجرة في السجون الفرنسية بـ ١٧,٧٪ أي ٦٦٠٨٩ مسجونًا<sup>(٣٦)</sup>.

ويؤكد المرصد الوطني للمنحرفين والرد القضائي (L'Observatoire national de la délinquance et de la réponse pénale) في تقريره الصادر بتاريخ ١٥ شباط / فبراير ٢٠١٢، المعنون بـ "الزاوية الكبيرة" (Grand Angle)، أنّ نسبة الجرائم التي ارتكبتها المهاجرون قد ارتفعت خلال ٥ سنوات أي ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١١، إذ قدرت بـ ١٢,٨٪ إلى ١٧,٣٪ عام ٢٠١١ من مجموع الجرائم المرتكبة<sup>(٣٧)</sup>.

نتيجة لهذا الترابط الذي صار بين الهجرة غير الشرعية ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، أصبحت السلطات الأوروبية وخاصة الفرنسية تضيق على المهاجرين، وقد شمل هذا التضييق حتى المهاجرين الذين طلبوا اللجوء السياسي والمطاردين في دولهم الأصلية، كما وجدت الدول الأوروبية في الهجرة القادمة من أوروبا الشرقية بديلًا يسمح لها باستبدالها بدل الهجرة من الدول المغاربية، خاصة أنها تشترك معها في القيم والقواسم الحضارية.

## مستقبل حق اللجوء السياسي في ظل أمنة الهجرة

أدت أمنة ظاهرة الهجرة إلى تشدد الدول الأوروبية في قوانين منح اللجوء السياسي، إذ أصبحت كل دولة تحاول قدر المستطاع التضييق على طالبي اللجوء من أجل إجبارهم على الرحيل سواء بوضعهم في معسكرات لإنسانية وجعلهم يتحملون ظروف حياة قاسية، أو بتزكيتهم في الشارع. ففي إيطاليا تستغرق فترة دراسة ملفات طالبي اللجوء ١٠ أشهر

36 Mustapha Harzoune, "Y a-t-il un lien entre délinquance et immigration?", viewed 22/01/2015, at: <http://bit.ly/1Is4g2T>

37 Aude Lorriaux, "Rapport délinquance/étrangers: la délinquance des étrangers augmente, selon les statistiques de la police," *Le huffington post* 15/2/2012, viewed 22/01/2015, at : <http://huff.to/1Ho1Zok>

الكلفة، غير أن أهم العوامل التي ساهمت في رواج المهاجرين من أوروبا الشرقية في سوق العمل كان التجانس الحضاري والثقافي بينها وبين شعوب الدول الأوروبية المستقبلية لها. فوفقاً لتقرير منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE) فإن الهجرة من شرق أوروبا كانت جدّ نافعة، خاصة في القطاعات التي تشهد نقصاً في اليد العاملة، ويضيف التقرير أن هؤلاء المهاجرين يشغلون مناصب العمل التي يرفض العمل بها المواطنون الأوروبيون والبريطانيون أو الفرنسيون أو الألمان، كما أنهم يقللون من نسبة البطالة في بلدانهم الأصلية التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي. ويشير التقرير إلى أنه خلال عامي ٢٠١١ - ٢٠١٢ فإن نسبة المهاجرين الرومانيين والبلغار الذين وجدوا عملاً في بريطانيا قدّرت بـ ٧٦٪، و٦٢٪ منهم وجدوا عملاً في ألمانيا<sup>(٤٣)</sup>.

أمّا في فرنسا فقد فتحت السلطات أمام هؤلاء المهاجرين سوق العمل منذ عام ٢٠٠٨، إذ يحق لهم العمل ضمن قائمة تضمّ ١٥٠ وظيفة، كما أن العديد من الأطباء والممرضين الرومانيين يشتغلون في المستشفيات الفرنسية، وقد تمّت توسعة هذه القائمة إلى ٢٩١ وظيفة يمكن للمهاجرين البلغار والرومانيين العمل بها عام ٢٠١٢، منها قيادة المعدات الفلاحية، وتهيئة المساحات العمومية، والحلاقة<sup>(٤٤)</sup>. وهي المهنة نفسها التي كان يشغلها المهاجرون من أصول مغاربية ولكن بصفة سرية، قبل أن تشرع السلطات الفرنسية في سن قوانين تعاقب أرباب العمل الذين يشغلون مهاجرين دون ترخيص عمل.

لقد دفع التجانس الحضاري والثقافي الذي يجمع شعوب دول أوروبا الغربية بشعوب أوروبا الشرقية إلى تشجيع الهجرة من هذه الأخيرة من أجل تحقيق غايتين هما:

- تعويض النقص الكبير في اليد العاملة في الدول الأوروبية، نظراً لقلتها بسبب النمو الديمغرافي البطيء أو في القطاعات التي يعزف الشباب الأوروبي عن العمل بها.
- تعويض المهاجرين من أصول أفريقية، وخاصة المغاربية منها، بسبب كثرة المشاكل والجرائم التي تنسب إليهم صحيحة كانت أو تلفيقات.

تحول دون وصول طلبات اللجوء، بما أنهم يستخدمون طرقاً غير شرعية للفرار من الدول التي يضطهدون فيها. وبذلك فإنّ مكافحة الهجرة والتصدي لها تدخل في إطاره مكافحة اللجوء السياسي.

وبالنظر إلى اختلاف طرق معالجة ملفات اللجوء السياسي بين مختلف الدول الأوروبية - ما أدى إلى تفاوت نسب الملفات المقبولة بين مختلف الدول - صادق البرلمان الأوروبي على مشروع توحيد نظام منح اللجوء السياسي<sup>(٤٥)</sup>، يدخل حيز التنفيذ في الثلاثي الأول من عام ٢٠١٥، وعلى الرغم من المزايا التي يتضمنها قانون الهجرة واللجوء الجديد<sup>(٤٦)</sup>، منها تحديد فترة معالجة ملفات اللجوء إلى ستة أشهر، بعدما كانت مفتوحة في القوانين السابقة، فإنه يتضمن سلبيات كثيرة منها سماح القانون الجديد لطالبي اللجوء بالبحث عن عمل بعد تسعة أشهر من الإجراءات الأولى لمعالجة ملفه، إلا أنه لا يتضمن تصريحاً له بالعمل. كما يمكن التحفظ على طالبي اللجوء واحتجازهم وهو إجراء استثنائي، إلا أن مكمن الخطر في كيفية تفسير الدول الأوروبية وتطبيقها لهذا الإجراء وإدراجه ضمن قوانينها الوطنية.

وبسبب تزايد الهاجس الأمني في معالجة ظاهرة الهجرة واللجوء، ضربت قوانين الهجرة واللجوء الأوروبية قواعد اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ عرض الحائط، بداعي التحكم في موجات الهجرة الوافدة إليها. ولكون الاتفاقية المذكورة لم تفرض على الدول الموقعة طرق تطبيق أحكامها، تاركة لكل منها وضع شروط الحصول على وضع لاجئ، فقد بات قانون اللجوء الأوروبي رهين أمننة ظاهرة الهجرة.

## الهجرة من أوروبا الشرقية بديلاً من الهجرة غير الشرعية المغاربية

تعدّ توسعة الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٧ ليشمل دول أوروبا الشرقية أهم الحوادث التي أثرت في الهجرة الوافدة من جنوب المتوسط، ذلك أنها وفرت يدّاً عاملة كبيرة من حيث العدد وريخية من حيث

٤١ - خلال عام ٢٠١٢ سجلت الدول الأوروبية ٣٣٠ ألف طلب لجوء، وقد اختلفت نسبة قبول هذه الطلبات من دولة أوروبية إلى أخرى، ففي حين قبلت اليونان ٨١٪ من الطلبات، وصلت نسبة مستوى القبول ١٤،٥٪ و ٣٠٪ في كل من فرنسا وألمانيا على التوالي.

٤٢ - يتكون نظام اللجوء الأوروبي من شقين: نظام دبلن (le règlement Dublin) ونظام أوروداك (Eurodac)، إضافة إلى أربعة أوامر:

- أوامر الاستقبال (directives accueil)

- أوامر الأهلية (directives qualifications)

- أوامر الإجراءات (directives procédures)

- أوامر الإقامة طويلة المدى (directives résidents longue durée)

وتعدّ هذه النصوص القانونية مراجعة لمجموعة نصوص تم اعتمادها في الفترة ما بين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٠.

43 Stoyan Nenov, "Les immigrés de l'Est, sauveurs de l'Europe?," SPUTNIK, viewed 26/01/2015, at: [http://fr.ria.ru/presse\\_russe/20140113/200203446.html](http://fr.ria.ru/presse_russe/20140113/200203446.html)

44 Catherine Rollot, "Un afflux massif en France de travailleurs de l'est de l'Europe est peu probable", LE MONDE | 30/12/2013, at: <http://bit.ly/1Jmkx7R>

المهاجرين ومجتمعات الاستقبال، إذ عملت بعض وسائل الإعلام التابعة لدوائر صهيونية مسيحية أو تلك الراغبة في تحقيق رواج كبير، على تشويه صورة المهاجرين واتهامهم بمختلف الآفات والجرائم كالإرهاب والتطرف والمخدرات وتجارة الأسلحة والسرقة.

كما وظفت الأحزاب اليمينية، الطامحة للوصول إلى السلطة وتغيير الأوضاع في المجتمع بما يتوافق وأيديولوجيتها الهجرة، فركّزت على بعض الحوادث المعزولة التي ضلح فيها أو اتهم بها زوراً مسلمون، وقامت بتعميمها وجعلت منها صفة راسخة في كل المهاجرين المستقرين أو الوافدين إلى الأراضي الأوروبية، ما مكّنها من الحصول على شعبية واسعة في أوساط المجتمعات الأوروبية وتحقيق نتائج انتخابية غير مسبوقة، فأصبحت تشارك في الحكومات وتحظى بالأغلبية البرلمانية.

وكان من نتيجة هذا التوظيف الأمني لظاهرة الهجرة أن تزايدت نسبة الخوف من المهاجرين، والعنصرية تجاههم، وتراجع الدول الأوروبية عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الأشخاص المضطهدين الفارين من أوطانهم، بما يتماشى والشعارات الكبيرة التي ترفعها الدول الأوروبية كحماية حقوق الإنسان وحرياته. كما أبان التوظيف الأمني للهجرة في السياسات الأوروبية نزعتها العنصرية المتطرفة، ونظرتها الاحتقارية المتكبرة المتمركزة حول الذات تجاه الثقافات والشعوب الأخرى، رافضة الحوار والتعاون، ومتجهة نحو المزيد من الهيمنة والصدام.

وبذلك سار الموقف الأوروبي تجاه الهجرة من أوروبا الشرقية ومن جنوب المتوسط بنسق تصاعدي بالنسبة إلى الأولى وبنسق تنازلي بالنسبة إلى الثانية، خاصة في ظل تنامي مظاهر الرفض والخوف من أولئك المختلفين حضارياً وثقافياً والمرتبطين دوماً بمظاهر العنف والإرهاب.

## خاتمة

يعبّر مفهوم أمنة الهجرة عن التوجهات السياسية للحكومات الأوروبية، وعن النفوذ السياسي الذي تملكه المعارضة خاصة اليمينية المتطرفة منها، وقد سيطر الطابع الأمني على الخطاب الأوروبي في معالجة ظاهرة الهجرة، إذ أصبح يستند خطاب أمنة الهجرة إلى أربعة محاور؛ المحور السوسيو - اقتصادي إذ ترتبط الهجرة بالبطالة والأزمات الاقتصادية، والمحور الأمني وفيه يتمّ التطرق إلى تأثير الهجرة في السيادة والأمن الداخلي والصحة العمومية، والمحور الثالث متعلق بالهوية والاعتراق الاجتماعي وضياع الهوية الوطنية بفعل الهجرة، أما المحور الأخير فهو المحور السياسي الذي يركّز على اللعبة الانتخابية التي تقوم على خطابات حول التمييز العنصري وكراهية الأجانب.

وقد استفاد مفهوم الأمنة في رواجه وانتشاره الواسع من بعض العوامل التي تكاثفت لتقدّم وجهًا مشوّهاً عن الهجرة والعلاقات الحضارية بين



## صدر حديثاً

محمود مراد

### النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي

يشتمل كتاب النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي للكاتب محمود مراد على ١٢ صفحة من القطع الكبير، وهو يدرس واقع السكان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوزيعهم، والقوة العاملة، والبطالة ولاسيما البطالة الجندرية، وعلاقة ذلك كله بمستويات التعليم.

وقد أظهرت الدراسة نموًا ملحوظًا في السلاسل المتعلقة بالحراك السكاني كلاً، وخصوصًا في أمد الحياة عند الولادة بالنسبة إلى المرأة، وبيّنت وجود فجوة جندرية في القوة العاملة من جهة، وتأثر البطالة بالمستوى التعليمي لكلا الجنسين في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى. كما بحثت الدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في القوة العاملة، ومعدلات النمو السنوي لكليهما. وأكد الكتاب أنّ القوة العاملة ستبلغ نحو ٣١ مليون عامل عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت نحو ٢٢ مليوناً عام ٢٠١٢. أمّا الناتج المحلي، فهو سيترفع إلى أكثر من ثلاثة تريليونات دولار؛ ما يجعل نصيب الفرد من هذا الناتج يصل إلى ١٠٥ آلاف دولار، في حين ستستقر البطالة على معدل ٣ في المئة تقريباً، وهذه الأرقام شديدة الأهمية؛ فحتى أكثر المجتمعات الصناعية الغربية تقدّمًا لم تصل إليها.